اتجاهات الشمول والاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي

عبدالحسين جليل الغالبي و مصطفى حيدر طاهر
جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يعمل الشمول المالي على ادماج فئات المجتمع كافة في النظام المالي الالكتروني والذي يساعدهم على سرعة ومرونة التعاملات النقدية فضلا عن امكانياته في حفظ حقوقهم وحمايتها وتهيئة الفرص امام الجهاز المصرفي للاستفادة من الوفورات المالية التي ستشكل مصدرا مهما لاحتياطيات البنوك التجارية التي تستعملها في منح الائتمان وتشجيع النشاط الاستثماري من خلال منح مزيد من القروض، وتدور مشكلة البحث حول دراسة الضعف الواضح في الشمول المالي في العراق فهناك فجوة واضحة بين الوصول الى الخدمات المالية واستعمالها ولابد وان ينعكس ذلك على الاستقرار المالي، ويهدف البحث الى تسليط الضوء على مستوى الشمول المالي في العراق من خلال بحث مؤشراته والوقوف على المشاكل التي تعوقه فضلا عن دراسة علاقته بالاستقرار المالي في العراق وقد وصل البحث الى العديد من النتائج ومنها أظهرت المؤشرات المالية المدروسة انخفاض مستويات الشمول المالي في العراق, ويلاحظ ذلك في مؤشرات الاستخدام بضعف العمق المصرفي للقروض والعمق المصرفي للودائع على الرغم من التطور باستعمال الهاتف النقال في التسويات المالية وزيادة مستويات البطاقات الذكية والمحافظ الإلكترونية وزيادة مستويات فتح الحسابات المصرفية، مما يستلزم إعادة النظر من قبل الجهات المعنية من خلال التوعية وزيادة مستوى الثقافة المالية والعمل على تسهيل الإجراءات كافة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، الجهاز المصرفي.

1- المقدمة

ان للشمول المالي دور مهم جداً في عملية تحريك الاقتصاد من خلال تحويل الموارد المالية العاطلة الى ارصدة نقدية تحرك مجمل الفعاليات الاقتصادية، وللبنوك الدور المهم في عملية القيام بهذه الوساطة بين طرفي الائتمان النقدي، وبالتالي نجاح القطاع المصرفي في تمويل المشاريع بمختلف أنواعها الصغير وفائقة الصغر والمتوسطة وتعزيز المساهمة الاجتماعية في زيادة الدخل والناتج.

1.2 أهمية البحث: وتكمن أهمية البحث في ان الشمول المالي يساعد على ادماج فئات المجتمع كافة في النظام المالي والمصرفي مما يسهل عليهم معاملاتهم المالية فضلا عن الحفاظ على حقوقهم وبالتالي يتيح المجال لتمويل المشاريع الإنتاجية بالاستفادة من التوسع من عمليات الادخار فضلا عن ذلك يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي للنظام المالي والمصرفي.

1.3مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث حول الضعف الذي ينتاب مستويات الشمول المالي في العراق والتي يترتب عليها استبعاد عدد كبير من أبناء المجتمع نتيجة أسباب متعددة قد يكون بعضها يخص المؤسسات المالية والمصرفية والبعض الاخر يتعلق بالأفراد أنفسهم مما يولد غموضا يكتنف عمليات الشمول المالي وما يترتب عليها من إعاقة الاستقرار المالي.

1.4 هدف البحث: يهدف هذا البحث الى قياس الشمول المالي في العراق من خلال مجموعة المؤشرات الخاصة به مع عرض وتحليل تلك المؤشرات فضلا عن قياس الاستقرار المالي وقياسه من خلال مؤشراته والتعرف على العلاقة بينهما.

1.5 فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الشمول المالي يتم قياسه بعدد من المؤشرات وان هناك علاقة إيجابية بينه وبين الاستقرار المالي.

ولتحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ركزت على الشمول المالي والاستقرار المالي والعلاقة بينهما في العراق بدراسة المؤشرات المتاحة بياناتهما والخروج بتوصيات في ضوء النتائج التي تم الوصول اليها.

2 -المبحث الأول: الشمول المالي: المفهوم والاهداف والمؤشرات

2 .1. مفهوم الشمول المالي

عرف (البنك المركزي العراقي) الشمول المالي على انه توصيل الخدمات المالية المتقدمة الى أكبر عدد من السكان وقطاع الاعمال بتكاليف منخفضة بما يساهم في استدامة التنمية الاقتصادية (رمضان والدباغ، 2023).

وعرفه مجموعة (الدول العشرين) : بأنه عبارة عن عملية لتعزيز وصول الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع وخصوصا الفئات الأكثر حرمانا وهي الطبقة الفقيرة, بشكل مناسب ويغطي احتياجاتهم كافة بتكاليف معقولة, من خلال المؤسسات المالية الرسمية التي ستقوم بدورها بتسهيل عملية فتح الحسابات الجارية وتوفير والخدمات المالية الالكترونية الى الافراد فضلاً عن الإقراض والتأمين وتسديد الفواتير وغير ذلك (صندوق النقد العربي، 2020) .

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

ويعرفه(مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية): على انه اتاحة استخدام الخدمات المالية كافة الى جميع فئات المجتمع من خلال القنوات المعتمدة رسميا وبما في ذلك الحسابات المصرفية من الجاري والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء العملاء الى جهات غير رسمية لا تخضع الى الرقابة والاشراف الرسمي من البنوك المركزية فضلاً عن ارتفاع أسعار الخدمات

2. 2. اهداف الشمول المالي: من جملة هذه الأهداف (اقبال ولطيف، 2022):

يسهم الشمول المالي بشكل مباشر في عملية تمويل التنمية الاقتصادية من خلال العلاقة الطردية مع الناتج المحلي الإجمالي.

تحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنك والنظام المالي ككل، من خلال اتساع قناة الادخار ومنح الائتمان المصرفي (بوزانة وحمدوش، 2021).

يسهم في تعزيز دور الافراد في الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم من خلال تطوير أعمالهم الخاصة وإدارة مخاطرهم المالية (رمضان والدباغ، 2023).

تحسين أداء النظام المصرفي وتعظيم مستوى الربحية المصرفية من خلال انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها وما يعبر عنه (الائتمنة)، مما يعظم العمق المالي للنظام المصرفي (رمضان والدباغ، 2023).

يسهم الشمول المالي في إدارة المخاطر الناتجة عن الحوادث غير المتوقعة وحالات الطوارئ والوفاة والسرقة والكوارث الطبيعية وغيرها. (مناحي، 2020).

يلعب الشمول المالي دور كبير في السيطرة على عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب او التهرب الضريبي. (اقبال ولطيف، 2022).

2. 3. مؤشرات الشمول المالي:

1-مؤشر الوصول الى الخدمات المالية (سفاري وبن داية، 2021): ويشير هذا المؤشر الى قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على إيصال الخدمات المالية الى الجمهور ويعتمد على عدد من المؤشرات الفرعية وهي:

أ- نسبة التركيز المصرفي: ويحدد هذا المؤشر وصول الخدمات المصرفية الى شرائح المجتمع كافة، عبر شبكة من فروع المصارف والخدمات المالية المرتبطة مثل خدمات السحب والتعبئة عبر أجهزة (POS, POC, ATM).

ب- نسبة الكثافة المصرفية: وهي مؤشر لقياس درجة وصول الخدمات المالية الى كافة شرائح المجتمع، وهو يشير الى النسبة المئوية لأجمالي السكان الذين يعيشون في حدود إدارية معينة الى اجمالي عدد الفروع لكل مئة ألف فرد بالغ.

ت- نسبة الانتشار المصرفي: ويتم قياس نسبة الانتشار المصرفي على أساس عدد الفروع المصرفية الى عدد السكان الإجمالي او عدد البالغين الذين أعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق، وقيمته يجب ان تساوي الواحد الصحيح.

ويمكن تحديد عناصر الوصول بالنقاط التالية (عبدالحفيظ، 2023):

1. عدد نقاط الوصول لكل (10000) من البالغين.
2. عدد أجهزة الصراف الالي لكل (1000) كيلو متر مربع.
3. حسابات النقود الالكترونية.
4. حسابات التحويل المالي الالكتروني.
5. مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
6. النسبة المئوية لأجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2. 4.مؤشرات استعمال الخدمات المالية (مناحي، 2020): ويشير هذا المؤشر الى عدد الافراد القادرين فعلاً على الحصول على الخدمات المالية والمصرفية وهو يتضمن مدى استعمال الافراد البالغين للخدمات المالية في حياتهم اليومية في دفع الأجور وتسديد قوائم الشراء، ويشمل عدد من المؤشرات الفرعية وهي كما يأتي:

أ- مؤشرات الإيداع (الادخار): يوضح هذا المؤشر فاعلية الجهاز المصرفي في استقطاب الودائع من الافراد البالغين الذين أعمارهم تتراوح (15 سنة فأكثر) والوحدات الاقتصادية.

ب- مؤشر نسبة الائتمان النقدي (الاقتراض) : هذا المؤشر فاعلية الجهاز المصرفي في تقديم الائتمان النقدي الى الافراد البالغين والوحدات الاقتصادية.

ويمكن اجمال عناصر مؤشر استخدام الخدمات المالية بما يلي (عبدالحفيظ، 2023):

1. عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل (10000) بالغ.
2. عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل (10000) بالغ.
3. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات فعالة.
4. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات نقدية محلية او خارجية.
5. نسبة الافراد الذين يحتفظون بحساب بنكي خلال سنة مضت.
6. نسبة البالغين الذين لديهم حسابات بنكية فعالة.
7. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
8. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

2.5 جودة الخدمات المالية: ويشير هذا المؤشر الى مدى ملاءمة الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية لحاجات المستهلكين ونمط حياتهم، بسبب تأثره بعدة عوامل (إبراهيم، 2023) و(عبدالحفيظ، 2023) وهي:

1. القدرة على تحمل التكاليف: ويتم قياس هذا المؤشر من خلال معرفة متوسط الكلفة الشهرية لفتح حساب مصرفي استنادا الى معدل الأجور الرسمي.
2. الشفافية: وتعني ضمان وصول المعلومات ذات العلاقة بالخدمات المالية الى جميع العملاء مما يسهل اتخاذ القرار المناسب بالنسبة لهم.
3. المعاملة العادلة: وتعني أدراك العميل بعدالة المؤسسة المالية التي يتعامل معها ويتم

(سفاري وبن داية، 2021).

ومن خلال ما سبق من التعاريف نستطيع تعريف الشمول المالي على انه: تلك الخدمات المالية التي تقدم الى جميع فئات المجتمع وخصوصاً الأكثر حرماناً والمهمشين والفقراء وذوي الدخول المحدودة، وان تكون متاحة للجميع وبأسعار مناسبة وبجودة عالية بدون عوائق، وتحافظ على حقوق وكرامة العملاء في اطار قانوني وفني واضح.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

قياس هذا المؤشر نسبة الى المستخدمين الذين أدركوا عدم عدالة البنك او موظفي البنك.

5.

4. التثقيف المالي: يعكس مدى قدرة البنك على زيادة معرفتهم بالمصطلحات المالية والاقتصادية والمؤشرات المهمة مثل التضخم والمخاطر والميزانية الشهرية وغير ذلك

3. المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار المالي وعلاقته بالشمول المالي

3. 1. مؤشرات الاستقرار المالي: تأتي أهمية دراسة مؤشرات الاستقرار المالي للاستدلال على مدى استقرار النظام المالي وسلامته ومدى تأثره بالأزمات المالية والاقتصادية واحتواء الصدمات، وتتلخص أهمية مؤشرات الاستقرار المالي بما يأتي (كاظم، 2020):

1. تقويم السلامة المالية للنظام المالي على أسس موضوعية والمقاييس الكمية.
2. تعمل بوصفها كواشف ومجسات لكشف مخاطر انتقال الازمات الى النظام المالي والحد من تأثيرها فيه.
3. الإفصاح والشفافية في البيانات.
4. تعد أداة مهمة لتقويم الأداء المالي لبلد ما خلال مدة زمنية معينة.

ويبنى مؤشر الاستقرار المالي على مجموعة من المؤشرات التي تشمل النظام المصرفي والقطاع الاقتصادي بصورة عامة، وسوق راس المال، ومؤشر الاقتصاد العالمي، والدورة المالية.

ان بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي يتطلب خطوات أساسية من خلال المؤشرات الفرعية المتعلقة والبالغة خمسة مؤشرات تشمل ما يأتي(البنك المركزي العراقي، 2022، 2023): مؤشر القطاع المصرفي. ومؤشر الاقتصاد الكلي. ومؤشر سوق رأس المال. ومؤشر الاقتصاد العالمي. ومؤشر الدورة المالية. ومصفوفة الاستقرار المالي المعيارية .

3. 2. العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

يتسم الاستقرار المالي بنطاق متعدد الابعاد يعتمد على التفاعل بين العناصر الرئيسة للنظام المالي ويتطلب ان تبقى المؤسسات والأسواق الرئيسة في النظام المالي مستقرة (Trichet, 2003) ان تحقيق الشمول المالي مسألة تحتاج الى متطلبات واهمها هو تحقيق الاستقرار المالي , فالشمول المالي يؤدي الى تغير تركيبة النظام المالي من حيث نوعية المعاملات المالية التي تتم وتوسع قاعدة الزبائن مستخدمي هذه المعاملات، فيكون من الصعب تصور تحقيق الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي مستبعد مالياً (قادم، 2023). كما ان تعزيز الشمول المالي ينطوي على قاعدة ودائع نقدية مستقرة يستند عليها القطاع المصرفي العام والخاص، وأثبتت الدراسات بأن الزيادة بنسبة (10%) من نصيب الافراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية يؤدي الى تخفيف معدلات السحب (2-8%)، وبالوقت ذاته فأن المدخرين من ذوي الدخل المنخفض يتجهون الى الحفاظ على الودائع, وبالتالي فأن ودائع العملاء تعد مصدر مستقر مستمر للتمويل في حالة التعثر او نفاذ المصادر الأخرى او تأخرها (صندوق النقد العربي، 2015). وتشجع المعايير الدولية للنزاهة المالية ترسيخ قواعد الشمول المالي للحد من تسرب الافراد وخصوصاً منخفضي الدخل الى المؤسسات المالية غير الرسمية نتيجة استبعاد الملايين منهم (صندوق النقد العربي، 2015). وبصورة عامة فأن اتجاهات ارتباط الشمول المالي بالاستقرار المالي يمكن بيانها بما يأتي (بوزانة وحمدوش، 2021) (صندوق النقد العربي، 2015):

1. الشمول المالي عامل حاسم في تحسين أداء الاقتصاد الكلي من خلال تحسين مؤشرات الاستقرار المالي.
2. الية الشمول المالي تساعد على تعزيز حماية الجمهور وتقليل مستوى مخاطر الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
3. في حالة تطبيق الشمول المالي فأن القطاع المالي يكون متنوع وله قاعدة ودائع متجزئة ومستقرة.
4. يساعد الشمول المالي على تحسين كفاءة الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار.
5. يؤثر الشمول المالي على عوامل عديدة مثل التضخم وأسعار العائد.
6. تعزيز الشمول المالي يسهم في تعزيز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل.
7. كما ان تطبيق إجراءات الشمول المالي بهدف دعم وتعزيز الاستقرار المالي تعد ممارسة علمية لابد من جود تنسيق بين الإدارات والجهات للوصول الى أفضل الارتباط بين العناصر والاهداف على مستوى السياسة ككل.
8. قدرة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
9. ان توجه الافراد او الشركات الصغيرة او المتوسطة الى الائتمان غير الرسمي او مصادر بديلة كالأصدقاء او الاسرة او مؤسسات الإقراض غير الرسمي يؤدي الى تقويض فاعلية السياسة النقدية، وهنا فأن الشمول المالي يعمل بدور المضاد لتلك العملية وتحويل الاقتراض الى القناة الرسمية.

وكشفت الدراسات الحديثة ان علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي والمصرفي هي علاقة تعايش مشترك، ويتم ذلك بطريقتين (بوزانة وحمدوش، 2021):

الأولى: ان زيادة الشمول المالي تسهل تجانس الاستهلاك، حيث ان الاسر تستطيع الوصول وبسهولة الى أدوات الادخار والاقتراض، وبسبب ذلك لم يعد تقلب الإنتاج مكلفاً. ويساعد ذلك البنوك المركزية للحفاظ على استقرار الأسعار.

الثانية: زيادة الشمول المالي يسهم في زيادة أهمية أسعار الفائدة في مسألة النقل النقدي، ويسهم ذلك في تحسين فاعلية السياسة النقدية.

كما ان الشمول المالي هي قناة وساطة بين قناتي الادخار والاستثمار، فهو يوفر مجموعة كبيرة من الوكلاء ويبعد المصارف عن القروض المتعثرة والفوائد المتراكمة , ومن شأنه ان يسمح بزيادة ودائع المصارف, وإمكانية منح قروض وبأسعار فائدة منخفضة وخفض تكاليف التمويل, وتزداد قاعدة التمويل وتنخفض كلفة التمويل كلما زاد عدد المستخدمين لمساعدتهم في فهم المتغيرات واتخاذ القرار المناسب.

المديونية: ويعني عدد المقترضين الذين قاموا بسداد القروض المتعثرة ضمن مدة زمنية محددة ويتم قياسها من خلال قياس نسبة المقترضين المتعثرين عن سداد القرض لفترة تجاوزت الثلاثين يوماً.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

(العملاء) وصغار المدخرين, (Boulaheb, 2023)، أن النقص الحاصل في السيولة المصرفية يمكن ان يحول الى عدوى نظامية تصيب القطاع المالي ككل وتؤدي الى عدم الاستقرار المالي(احمد وحسون، 2021) .

4. المبحث الثالث: مؤشرات الشمول المالي في العراق

4. 1. مدخل للشمول المالي في العراق:

بدأ التوجه نحو التوسع في الشمول المالي في العراق حديثاً فمع بداية سنة 2015 فأن نسب الشمول المالي أتت في السنوات الأولى ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة, اذ سجل الشمول المالي في العراق سنة 2016 (11%) مقابل اكثر (94%) في الدول المتقدمة, وهذه نسبة ضئيلة جداً, (البنك المركزي العراقي، 2018).

اما تمويل المشاريع الصغيرة والفائقة في الصغر في العراق فأنها تعاني من ضعف التمويل مقارنة مع بقية دول العالم, فانه وحسب احصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2014 - 2019, أشار الى انخفاض الائتمان المقدم الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 0.5% وهي اقل بكثير من الناتج التي حققتها بقية دول العالم (صندوق النقد العربي، 2024), فأن هناك مجموعة أسباب تقف وراء انخفاض الائتمان المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي (صندوق النقد العربي، 2024) :

عدم وجود استراتيجيات وخطط مصرفية حكومية فعالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

عدم وجود دراسات لتقويم الأداء الذي تقدمة تلك المشاريع من قبل المصارف العاملة ولاسيما المصرف الاختصاصية.

1. ضعف القدرات التنظيمية والرقابية والقانونية والمعلومات الائتمانية لتنظيم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عدم وجود استراتيجية وطنية للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد كآلية عمل كالاستراتيجيات التي أطلقها البنك المركزي لتحقيق الشمول المالي.

عدم توفر اليات كافية لقياس مردودات وعوائد تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويخمن البنك المركزي العراقي نسبة النقد التي بحوزة الجمهور بعيداً عن القطاع المصرفي بالنسبة (85%) الى (90%) من اجمالي النقد المصدر من البنك المركزي العراقي خلال المدة (2011- 2020) وهذه نسبة عالية جداً، وهذا يفسر ان غالبية افراد المجتمع العراقي يفضلون المعاملات النقدية، (حسين، 2022). ويمكن اجمال اهم خطوات البنك المركزي لزيادة مستويات الشمول المالي كما يأتي(صندوق النقد العربي، 2015، 2020) (البنك المركزي العراقي، 2017):

1. اعداد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي في العراق 2015-2016
2. اعداد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي في العراق 2016-2022
3. اعداد الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي في العراق 2022-2026
4. تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع، وهي شركة وطنية تستهدف حماية ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة.
5. توطين رواتب موظفي الدولة والسماح بتوطين رواتب موظفي القطاع الخاص.
1. تأسيس المكتب الوطني للاستعلام الائتماني.
2. مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف الى زيادة تمويل أكبر شريحة من السكان وزيادة مستويات التشغيل والاستخدام، وكان المخصص لها 5 ترليون دينار في عام 2015 وقد تزايد هذا التخصيص في السنوات التالية.
3. حث المصارف العاملة الحكومية والخاصة المحلية والأجنبية على فتح المزيد من الفروع لتعزيز الانتشار المصرفي وزيادة ضم الافراد للنظام المالي الرسمي.
4. تفعيل نظام الدفع الإلكتروني عبر البطاقة الذكية للأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية لتحصيل الإيرادات الحكومية في الوزارات والدوائر الرسمية
5. تفعيل السوق الثانوية واقتناء نظام المتاجرة لتطوير الأسواق المالية.
6. تنفيذ نظام المقاصة بين فروع المصارف العاملة وكانت المرحلة الأولى نظام المقاصة بين فروع المصرف الواحد.
7. دعم تطوير المنتجات المصرفية وحث المصارف العاملة على ابتكار أنواع جديد من المنتجات لزيادة مستويات الشمول المالي لكافة افراد المجتمع، وللمساهمة في دعم سيولة المصارف العاملة.

4. 2. مؤشرات الشمول المالي في العراق.

أ- مؤشر الوصول الى الخدمات المالية: ويعتمد البنك المركزي العراقي في تحليل اتجاهات الشمول المالي في العراق على ثلاثة ابعاد أساسية وهما، البعد الأول وهو بعد الوصول ويشير هذا البعد الى نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية، وعدد الصرافات الالية (ATM), وعدد الفروع المصرفية حسب الرقعة الجغرافية, اما البعد الثاني وهو بعد الاستعمال وهو يشير الى العمق المالي المصرفي وهو يقيس حجم القروض والودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, اما البعد الثالث فهو بعد الجودة.

1. مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية: تشير البيانات في الجدول (1) الى انخفاض عدد فروع المصارف في عموم العراق الى (821) فرع في عام 2015, مع تزايد عدد السكان (35.213) مليون نسمة بمعنى ان الحاجة الفعلية لمثل هذا العدد من السكان تفوق ثلاث اضعاف عدد فروع المصارف الموجودة وفقاً للنسب المعيارية, وانخفضت نسبة الانتشار المصرفي في السنة ذاتها الى (2.33) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بدول العالم , اما الكثافة المصرفية فقد بلغت النسبة (42.89) وهي نسبة ضئيلة ايضاً, وتزايدت عدد فروع المصارف العاملة في العراق الى (905) في 2022 وساهم ذلك في تحسن ضئيل في مؤشرات الانتشار المصرفي الى

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

(2.34) , اما مؤشر الكثافة المصرفية انخفض الى (45.88), مع انخفاض عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 شخص بالغ الى (3.4) بسبب تزايد عددالسكان.

الجدول (**1**) المؤشرات الوصول (الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية) في العراق (**2013-2023**)

*عدد فروع البنوك التجارية لكل **100000** شخص بالغ	الكثافة المصرفية	نسبة الانتشار المصرفي	فروع المصارف	عدد السكان **1000** نسمة	المؤشر السنة
5	34.24	2.92	1002	34.305	**2013**
4.9	37.12	2.69	938	34.819	**2014**
4.6	42.89	2.33	821	35.213	**2015**
3.8	42.16	2.37	858	36.169	**2016**
4.2	44.59	2.27	833	37.140	**2017**
3.7	44.49	2.26	857	38.124	**2018**
3.7	44.41	2,25	881	39.128	**2019**
3.6	45.42	2,21	884	40.150	**2020**
3.6	44.1	2.2	876	41.19	**2021**
3.4	45.88	2.34	905	42.24	**2022**
3.2	44.27	2.17	891	43.32	**2023**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرة الإحصائية السنوية **(**2013-2022**)**

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث.

2. مؤشر نسب تطور الصراف الالي **(**ATM**)**: نلاحظ من خلال بينات الجدول (2) انخفاض عدد أجهزة الصراف الالي (ATM) في العراق الى (337) في عام 2014 وتعود النسبة الأكبر منها الى مصارف خاصة وهي نسبة ضئيلة جداً بالنسبة الى مساحة وحجم العراق, اذ بلغ عدد أجهزة ATM لكل 100000 بالغ في السنة ذاتها (1.727), بينما بلغ عدد أجهزة ATM لكل 1000 كم ^{2} للسنة ذاتها (0.765) وهي نسبة مخفضة, وفي الأعوام التالية ارتفع عدد أجهزة الصراف الالي (ATM) في العراق بشكل تدريجي, حتى بلغ عدد أجهزة الصراف الالي (ATM) في عام 2023 (3100) جهاز , بينما بلغ عدد أجهزة ATM لكل 100000 بالغ في السنة ذاتها (12.7), بينما بلغ عدد أجهزة ATM لكل 1000 كم ^{2} للسنة ذاتها (7.7), والجدير بالذكر ان اجمالي عدد أجهزة ATM في العراق لا زال ضئيلاً ولا يتناسب مع عدد البطاقات الذكية الالكترونية المصدرة حيث تجاوز اجمالي عدد البطاقات الالكترونية المصدرة في عام 2023 (19.5) مليون بطاقة وشكلت البطاقات الدائنة نسبة ضئيلة جدا لم يتجاوز (126) الف بطاقة في عام 2023, بينما شكلت البطاقات الدفع المسبق النسبة الأكبر (13.1) مليون بطاقة والبطاقات المدينة بلغت للسنة ذاتها (6.4) مليون بطاقة, وكما مبين في الجدول (6), ويتطلب المزيد من الجهود للمصارف في توفير عدد اكبر من أجهزة الصراف الالي وخصوصاً المصارف الحكومية (البنك المركزي

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

العراق، 2020، 2021، 2023).

الجدول (**2**) الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في داخل العراق (**2013-2023**)

المؤشر السنة	عدد أجهزة **ATM**	عدد السكان البالغين	عدد أجهزة **ATM** لكل **100000** بالغ	عدد أجهزة **ATM** لكل **1000** كم **2**
2013	647	18.504.277	1.151	0.490
2014	337	19.291.775	1.727	0.765
2015	580	20.014.766	2.009	0.924
2016	660	20.629.162	2.574	0.221
2017	656	21.185.726	2.884	1.404
2018	865	21.710.789	4.173	2.083
2019	1014	22.090.964	4.609	2.099
2020	1340	22.668.103	5.920	3.5
2021	1566	22.713.123	6.898	3.57
2022	2223	22.741.250	9.97	5.7
2023	3100	24.478.060	12.7	7.7

المصدر: - البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرة الإحصائية السنوية **(**2013-2023**)**، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.
-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث

خلال عام 2017 الى (918) جهاز بينما بلغ عدد نقاط (POC) للسنة ذاتها (5143) جهاز، وقد سجل عدد نقاط (POS) في العراق اعلى عدد خلال عام 2023 بواقع (23) ألف جهاز بينما بلغ عدد نقاط (POC) للسنة ذاتها (17) ألف جهاز.

3. الانتشار لخدمات الدفع الالكتروني: كما وقد ارتفع عدد نقاط (POS) في العراق

الجدول (**3**) الانتشار لخدمات الدفع الالكتروني والمحافظ الالكترونية في العراق (**2013-2023**)

المؤشر **السنة**	عدد نقاط **POS**	عدد نقاط **POC**	السنة	عدد نقاط **POS**	عدد نقاط **POC**
2013	418	1008	2019	2226	11677

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

2014	581	1061	2020	7440	13796
2015	619	1086	2021	8194	7540
2016	831	2038	2022	10718	17610
2017	918	5143	2023	23066	17610
2018	2200	6625			

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرة الإحصائية السنوية **(**2019-2023**)**، الموقع الرسمي.

ب – مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي):

1. وهو يضم عدة مؤشرات فرعية وهي: (مؤشر العمق المصرفي للقروض، مؤشر العمق المصرفي للودائع، تطور عدد الحسابات المصرفية، خدمات الدفع عبر الهاتف).

-1. مؤشر العمق المصرفي للقروض: ويشير مؤشر العمق المصرفي للقروض الى حجم القروض التي تمنحها المصارف الى الناتج المحلي الإجمالي, وفق البيانات في الجدول (4), الى تذبذب هذا المؤشر طيلة مدة الدراسة (2013-2023) , اذ بلغ المؤشر (6.3) في عام 2013, ثم عاود الارتفاع في عام 2016 الى (10.07), وبعدها استمر المؤشر بالانخفاض حتى عام 2020 اذ بلغ (13.3), ثم انخفضت قيمة المؤشر خلال السنتين التاليتين حتى ارتفع ارتفاع طفيف خلال عام 2023 ليبلغ (13.4) وهي اعلى نسبة بصورة كبيرة من (1.4) مليون حساب في عام 2019 الى (7.6) مليون حساب مصرفي خلال عام 2023, بينما ارتفع مجمل الحسابات الجارية للأفراد من (1.1) مليون حساب الى (4.5) مليون حساب للسنوات ذاتها, ويعكس ذلك رغبة الافراد

.2

طيلة مدة الدراسة, وتشير هذه النتيجة الى تذبذب معدل منح الائتمان المصرفي طيلة مدة الدراسة وعدم تطوره بشكل كبير, ويعني كذلك ضعف مساهمة القروض في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

2.. مؤشر العمق المصرفي للودائع: وبالعودة الى بيانات الجدول (4), نجد ان هذا المؤشر شهد زيادة طفيفة في عام 2017 بلغت (9.5), وازداد المؤشر في السنوات التالية وبلغ اعلى نسبة في 2023 (16.7), وبشكل عام فان الاتجاه العام لهذا المؤشر كان ضعيفا يعكس ضعف مساهمة الودائع في تكوين الناتج الإجمالي وان نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي اكبر من النسبة في زيادة في الودائع, ويعكس ذلك ضعف ثقافة الجمهور وضعف ثقتهم بالمصارف الخاصة واللجوء الى استثمارها بشكل عقارات او شراء الذهب.

الجدول (4) مؤشرات الاستعمال (العمق المالي المصرفي) العراق **(**2013-2023**)** (مليار دينار)

مؤشر العمق المصرفي للودائع %	مؤشر العمق المصرفي للقروض %	السنة	مؤشر العمق المصرفي للودائع %	مؤشر العمق المصرفي للقروض %	المؤشر السنة
12.1	8.8	2019	8.3	6.3	**2013**
13.5	13.3	2020	8.4	6.8	**2014**
14.6	11.1	2021	8.3	9.8	**2015**
13.6	9.5	2022	8.9	10.07	**2016**
16.7	13.4	2023	9.5	9.5	**2017**
			12.3	8.5	**2018**

المصدر: World Bank Sustainable Development Indicators, Financial and Monetary Indicators for the Years (2013-2024)

3.. تطور عدد الحسابات المصرفية: تطورت الحسابات المصرفية في جميع المصارف العراقية خلال السنوات (2013- 2023)، اذ ارتفع مجمل حسابات التوفير في العراق

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

2023 (253) ألف حساب كأعلى نسبه له , ويعكس ذلك ضعف رغبة الافراد والمؤسسات في إيداع المبالغ لفترات طويلة, مما يؤثر سلباً على قاعدة السيولة للمصارف والبنوك وبقيت حسابات التوفير هي اكثر الحسابات طلباً من قبل الافراد وكما مبين في الجدول (5).

اكثر في فتح حسابات التوفير لحفظ أموالهم وسهولة الاستخدام وكونه يستهدف فئات معينة من الافراد , اكثر من استهدافه لرجال الاعمال وأصحاب الشركات, اما الحسابات الجارية للشركات والمؤسسات تطور الى (758) ألف حساب في عام 2023 بعد ان كان (355) الف حساب في 2019, وبلغت حسابات الودائع لسنة

الجدول (**5**) تطور عدد الحسابات المصرفية في العراق (**2017-2023**)

عدد الحسابات الجارية (افراد)	عدد حسابات التوفير	عدد حسابات الودائع	عدد حسابات الجارية (شركات ومؤسسات)	المؤشر السنة
614.483	634.280	20.811	91.460	**2017**
773.459	731.835	3.202	101.881	**2018**
1.153.037	1.446.969	83.612	355.904	**2019**
1.981.826	3.489.040	186.036	470.074	**2020**
2.016.322	3.915.175	191.955	573.205	**2021**
2.914.652	4.999.188	226.223	655.828	**2022**
4.578.151	7.699.596	253.413	758.172	**2023**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرة الإحصائية السنوية (**2019-2023**)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

4. تطور عدد البطاقات الذكية المصرفية والمحافظ الالكترونية (خدمات الدفع عبر الهاتف): وقد منح البنك المركزي العراقي في عام 2017 شركتي (زين كاش) و (اسيا حوالة) وفي عام 2020 شركة (محفظة الناس) الاجازة لتقديم مختلف الخدمات المالية الى الافراد من خلال تحويل المبالغ وإصدار بطاقات الدفع الالكترونية, وقد سيطرت شركة (زين كاش) على معظم العمليات خلال السنوات (2017-2024) (البنك المركزي العراقي، 2020، 2021، 2023). , وبلغ اجمالي عدد المحافظ الإلكترونية (222442) محفظة في عام 2017, وتزايد العدد بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة نظراً لما يوفره من سهولة في تحويل المبالغ عبر استعمال الهاتف النقال وبعيداً عن مشاكل السرقة وتكاليف النقل وغيرها, وبلغ اجمالي عدد المحافظ (4.9) مليون محفظة لغاية عام 2023 في عموم محافظات العراق كما هو مبين في بيانات الجدول (6). اما عدد البطاقات المصرفية الدائنة والمدينة وبطاقات الدفع المسبق في العراق فقد تطورت بشكل ملحوظ بعد عام 2017, اذ ارتفع عدد البطاقات الدائنة من (15.158) في عام 2017 الى (126.491) في عام 2023 , وارتفع عدد البطاقات المدينة من (126.594) في عام 2017 الى (6.484.402) في عام 2023, اما بطاقات الدفع المسبق فقد ارتفع عددها من (147.850) في عام 2017 الى (13.143.336) في عام 2023, ويعكس ذلك تطور وزيادة في اصدار البطاقات التي يقتنيها الافراد من اجل الحد من استعمال النقد في دفع الفواتير والمشتريات وتسديد الفواتير الحكومية, ويلاحظ من خلال البيانات في الجدول (6) زيادة ملحوظة في بطاقات الدفع المسبق في إشارة واضحة الى زيادة في رغبة الافراد للتخلي عن الصورة السائلة للنقود في السنوات الأخيرة لدافع الأمان وسهولة الاستعمال وتسوية الالتزامات, مع تطور واضح في البنية التحتية الالكترونية للقطاع المصرفي بشقيه العام والخاص.

الجدول (**6**) تطور عدد البطاقات الذكية المصرفية والحافظ الالكترونية في العراق (**2017-2023**)

عدد المحافظ الالكترونية	البطاقات مسبقة الدفع	البطاقات الدائنة	البطاقات المدنية	المؤشر السنة

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

2017	126.594	15.158	147.850	222442
2018	872.894	22.067	127.6487	271906
2019	1.460.891	38.883	7.187.050	403797
2020	2.811.503	46.469	7.506.759	122635
2021	5.083.997	50.927	9.771.370	2107265
2022	5.430.434	61.320	10.711.017	2970390
2023	6.484.402	126.491	13.143.336	4980427

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والاحصاء، النشرة الإحصائية السنوية (**2019-2023**)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي.

4.3 الأسباب الأساسية للاستبعاد المالي في العراق : هناك عوامل كامنه وراء انخفاض مستويات الشمول المالي والتي تسببت في استبعاد شريحة كبيرة من فئات الشعب العراقي من الحصول على الخدمات المالية ويمكن بيان اهم هذه الأسباب هي : عدم كفاية الدخل: على الرغم من ان العراق بلد نفطي يتمتع بخيرات كثيرة، الا ان سوء توزيع الدخل من المظاهر والمعالم الواضحة للاقتصاد العراقي، اذ ان غالبة فئات المجتمع مستبعدة مالياً بشكل قسري لأسباب تتعلق بالدخل او عدم كفاية او عدم توفر الدخل، فسوء توزيع الدخل في العراق هو أحد اهم أسباب الفقر والبطالة، وان نسبة 76.63% من اجمالي السكان في العراق مستبعدين مالياً لأسباب تتعلق بسوء توزيع الدخل او ما يعبر عنه عدم كفاية الدخل. فضلاً عن ذلك فأن ارتفاع كلفة الخدمات المالية ثاني اهم أسباب الاستبعاد الاجباري او القسري, حيث شكلت نسبة 45.89% من مسببات الاستبعاد القسري, اذ ان ارتفاع تكاليف فتح الحسابات في البنوك والمصارف الحكومية والخاصة تؤدي الى انخفاض الرغبة للأفراد بعملية فتح الحسابات المصرفية, فضلاً عن ان اختلاف سعر الفائدة المدينة عن الفائدة الدائنة, كما ان البعد الجغرافي وقلة الانتشار المصرفي من العوامل المسببة للاستبعاد المالي اذ شكلت نسبة 26.38% من مسببات الاستبعاد القسري او الاجباري بسبب عدم قدرتهم على الوصول وتركز المصارف في مركز المدن , اما انعدام الثقة في المؤسسات المالية فقد شكل نسبة 25.69% من مسببات الاستبعاد القسري او الاجباري, فضلاً عن عامل عدم توفر الوثائق المطلوبة اذ شكل نسبة 25.14% من المسببات، اما المستبعدين لأسباب طوعية فقد شمل كلاً من المستبعدين لأسباب دينية لموضوعة تتعلق بسعر الفائدة وتبلغ نسبتهم 12.60% , فضلاً عن شيوع ظاهرة تركز افراد الاسرة في حساب مصرفي واحد وغالباً ما يكون هو رب الاسرة وتبلغ نسب هذه الفئة 10% , اما الفئة الأخيرة فهم الافراد الذي يشعرون بأن ليس هناك داعي لأنشاء حساب في المصارف والمؤسسات المالية كونهم يفضلون التعاملات النقدية وتبلغ نسبة هذه الفئة 9%. ومن الواضح بأن اهم أسباب الاستبعاد تتعلق بعوامل تتعلق بالدخل وكلفة الحصول على الخدمات المالية والانتشار المصرفي، مما يستلزم إعادة النظر من قبل الجهات المعنية من خلال التوعية وزيادة مستوى الثقافة المالية والعمل على تسهيل الإجراءات كافة.

5. المبحث الرابع: مؤشرات الاستقرار المالي (المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق):

أن البنك المركزي العراقي قام بمساهمة فاعلة من اجل تحقيق الاستقرار المالي وتقوية أداء القطاع المصرفي باستعمال افضل الوسائل , لتوسيع أنشطة القطاع المالي بصورة عامة وتطوير الخدمات المقدمة للجمهور, وبما ان القطاع المصرفي يعد اكبر مكونات القطاع المالي في العراق وأكثرها تأثيراً وأكثرها عرضة للمخاطر, فتح البنك المركزي العراقي طرق مباشرة للتواصل المستمر مع كافة وحدات الجهاز المصرفي ووضع الشروط الكفيلة لتحقيق بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي, والعمل على إيجاد نظام مدفوعات متطور, وبناء قاعدة بيانات رصينة متطورة لعموم الاقتصاد الوطني متاحة للبنك المركزي وعموم الأجهزة الرقابية والمصرفية, لتطوير قاعدة بيانات القطاع المصرفي وزيادة قدرته في التغلب على الصدمات والحد من المخاطر سواء كانت مخاطر الوساطة المالية او عمليات تسوية المدفوعات (البنك المركزي العراقي، 2013).

اما البيئة التشريعية لتحقيق الاستقرار المالي في العراق، فقد عمد البنك المركزي على مجموعة من القوانين والأنظمة كقاعدة عامة لتحقيق الاستقرار وهي (البنك المركزي العراقي، 2013):

ـ قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، ـ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، ـ قانون الاستثمار (13) لسنة 2006، ـ قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة 2004، ـ قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004، قانون الشركات (21) المعدل لسنة 1997، ـ قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997، ـ قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984، فضلا عن الأنظمة والتعليمات التي تصدر بموجب ذلك.

وفيما يخص مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف والمؤسسات العاملة والتي تعمل كمؤسسات ساندة للجهاز المصرفي في العراق:

فقد ارتفع رصيد الموجودات للمصارف العاملة في العراق الى (226.6) ترليون دينار في عام 2014, مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (8.5%) عن عام 2013. كما نما اجمالي رصيد الودائع العراقي الى (67.8) ترليون دينار ويشكل نسبة (29.9%) من اجمالي المطلوبات، نتيجة جهود البنك المركزي العراقي في تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف العاملة فضلاً عن التأكيد على تعديلات أسعار الفائدة على الودائع، كما وقد زاد اجمالي عدد الفروع العاملة نسبياً وازدادت الكثافة اذ أصبح لكل فرع (29) ألف نسمة وهي نسبة منخفضة جدا امام النسب المعيارية لتحقيق الشمول المالي والتي تنص على ان يكون لكل فرع مصرف (10) الاف نسمة (البنك المركزي العراقي، 2013).

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

ونما اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق من (7.7) ترليون دينار في عام 2013 الى (9.1) ترليون دينار في عام 2014, ويعد هذا التطور الى حد ما ضئيلاً امام متطلبات التمويل الكبيرة جداً، كما بلغ الاحتياطي القانوني للمصارف العاملة (10.5) ترليون دينار لنهاية 2014 مقارنة بـ (9.6) ترليون دينار في عام 2013. وعلى الرغم من ان رؤوس أموال المصارف الخاصة تشكل (83.5%) من اجمالي رؤوس أموال المصارف الا ان حصتها من الائتمان الممنوح لا يتعدى (21.1%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح، بينما يمثل ائتمان المصارف الحكومية (72%) من اجمالي الائتمان النقدي المقدم من المصارف كافة، مما يعكس نجاح المصارف الحكومية في تقديم الائتمان الى القطاعات كافة وتتسم هذه الظاهرة بالمجازفة استناداً الى رؤوس أموالها واحتياطاتها الفعلية , وتتحفظ المصارف الخاصة عن منح الائتمان النقدي لاعتبارات تتعلق بالسيولة النقدية والأمان , والتزمت اغلبها في منح الائتمان التعهدي (البنك المركزي العراقي، 2013).

وبما ان من ضمن اهم اهداف البنك المركزي العراقي هو ضمان تحقيق الاستقرار المالي، فلا بد من ان تكون الأنظمة المعتمدة في القطاع المصرفي هي أنظمة سليمة وتتمتع بالكفاءة اللازمة لضمان سلامة النظام المصرفي والسلامة المالية، من خلال عمل أنظمة الدفع وتسويات السوق المفتوحة وعمليات بيع وشراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة وأنظمة المعلومات والاستعلام عن الجمهور. ويمتلك العراق نظام مسؤول عن كافة المعلومات المتبادلة ما بين المصارف من خلال شبكة امنة وفعالة ويديرها ويسيطر عليها البنك المركزي العراقي على اعتباره مالك ومسيطر على عمليات النظام لأدارة عمليات التبادل والتسوية ولضمان سلامة وكفاءة هذه العمليات بعيداً عن مخاطر القرصنة فضلا عن الحد من استعمال النقد, مثل نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS), ونظام مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH), بالإضافة الى الأنظمة الأخرى مثل (BANKS) و (ORIENT), والهدف من كل هذه الأنظمة والأنظمة الأخرى هو تحقيق الاستقرار المالي من خلال الرقابة المصرفية وتحقيق الاستقرار النقدي عبر السياسة النقدية (البنك المركزي العراقي، 2013).

وفي عام 2015 استخدم البنك المركزي العراقي المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، كأداة تحليلية تبسط اليه فهم مسير عملية الاستقرار المالي عبر تحليل مؤشرات القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال ومؤشر الدورة المالية، ويمكن تحليل اتجاهات الاستقرار المالي في العراق بكل سهولة عبر تحليل قيم المؤشرات التجميعية الفرعية التي ينتج عنها المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق، ويعد الاستناد الى المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق لوحدة اداة حاسمة في فهم وبيان اتجاهات الاستقرار المالي في العراق (البنك المركزي العراقي، 2020).

اما العلاقة بين المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق والمؤشرات الفرعية المكونة له فهي تمثل في نسب اوزان ترجيحية لمجموعة متغيرات، ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي (البنك المركزي العراقي، 2020، 2021، 2023):

1-مؤشر القطاع المصرفي (BI): وهو مؤشر يتكون من اربع مكومات أساسية وهي :(نسبة كفاية رأس المال, جودة الأصول , السيولة, الربحية) وهي مكونات تدخل في احتسابها متغيرات أخرى جانبية ثانوية توثر بالسلب او الايجاب على مجمل الاستقرار المالي في العراق, وشهد مؤشر الاستقرار المصرفي في العراق خلال المدة (2015- 2023) ارتفاعاً ملحوظاً فقد سجلت القيمة الترجيحية للاستقرار المصرفي في العراق خلال عام 2019 (0.19) وارتفعت خلال عام 2020 الى (0.289) نظراً لارتفاع مؤشر كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة والربحية خلال سنة2020 مما أدى الى ارتفاع الوزن الترجيحي لمؤشر الاستقرار المصرفي, وواصل ارتفاعه خلال السنوات التالية .

2- مؤشر الاقتصاد الكلي: وهو مؤشر يتكون من اربع مكومات أساسية وهي :(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي, نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي, نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي , معدل التضخم) وهي مكونات تدخل في احتسابها متغيرات أخرى جانبية ثانوية توثر بالسلب او الايجاب على مجمل الاستقرار المالي في العراق, فأن النسبتين الأولى والثانية يكون تأثيرها طردياً على الاستقرار المالي, اما النسبتين الثالثة والرابعة فيكون تأثيرها عكسي على الاستقرار المالي, ومن خلال معطيات سنة 2020 في تقرير الاستقرار المالي , نجد ان نسبة الاحتياطيات الدولية / الناتج المحلي الإجمالي, ومعدل التضخم النقدي كان تأثيرهم إيجابي على الاستقرار المالي في العراق للسنة المشار اليها ليسجل مؤشر الاقتصاد الكلي في العراق (0.155) وانعكس ذلك ايجاباً على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق خلال الأعوام (2020 - 2023) مقارنة بالسنوات السابقة .

3- مؤشر سوق رأس المال: وهو المؤشر الفرعي الثالث في قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق, ويتألف من مؤشرين فرعيين الأول (مؤشر سوق رأس المال في العراق) وهو يقيس أداء سوق العراق للأوراق المالية, والثاني هو (القيمة السوقية للأسهم / الناتج المحلي الإجمالي), ويشكل الوزن الترجيحي لمؤشر سوق رأس المال (15%) من مجموع الاوزان الترجيحية للمؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق, والعلاقة بين المؤشرين الفرعيين المذكورين و المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق هي علاقة طردية, فأن ارتفاع النسبة من (0.008) في 2019 الى (0.080) في 2020 اثرت بصورة كبيرة على مؤشر الاستقرار المالي في العراق, واستمرت النسبة بالزيادة وصولاً الى 2023.

4- مؤشر الدورة المالية : ويمكن معرفة تأثير الدورة المالية في العراق على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق عن طريق تحليل فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي , وهي تمثل معدل نمو الائتمان المقدم الى القطاع الخاص الى المعدل العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي, وهي ضمن علاقة عكسية مع الاستقرار المالي, وتشكل الوزن الترجيحي (8%) من مجموع الاوزان الترجيحية للمؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق, وكلما ازدادت الفجوة بين معدل نمو الائتمان ومعدل نمو الناتج سيؤثر ذلك بشكل سلبي على الاستقرار المالي, وقد سجل متوسط نسبة فجوة الائتمان في العراق للمدة (2015 - 2023) النسبة (0.050) وهذا يؤشر بضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة الحقيقية في العراق, على

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

الرغم من الجهود المبذولة من البنك المركزي العراقي لتعزيز الشمول المالي وزيادة المبادرات على مجمل الأنشطة في شتى المجالات. ويمكن تقويم مستوى الاستقرار المالي في العراق من خلال المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق كما يأتي : فقد ارتفع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق في عام 2016 الى (0.343) بعد ان سجل المستوى (0.311) في عام 2015 نتيجة لارتفاع المؤشرات الفرعية متمثلة في مؤشر الاقتصاد الكلي من (0.031) في 2015 الى (0.087) في عام 2016 ومؤشر سوق رأس المال من (0.000) في 2015 الى (0.049) في عام 2016 , ومؤشر الدورة المالية من (0.000) في 2015 الى (0.025) في عام 2016. وواصل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق ارتفاعاته على امتداد المدة (2015- 2023)، فقد ارتفع المؤشر من (0.343) في عام 2016 الى (0.784) في عام 2023, وكما هو مبين في الجدول (7)، كنتيجة للتغير في المؤشرات الفرعية متمثلة في مؤشر القطاع المصرفي من (0.181) في عام 2016 الى (0.43) في عام 2023, ومؤشر الاقتصاد الكلي من (0.087) في 2016 الى (0.18) في عام 2023 ومؤشر سوق رأس المال من (0.049) في 2016 الى (0.08) في عام 2023 , ومؤشر الدورة المالية من (0.025) في 2016 الى (0.09) في عام 2023.

ويعكس ذلك التوجه العام للبنك المركزي العراقي في تبني وتعزيز سياسات الاستقرار المالي من خلال تطبيق متطلبات بازل (III) والمعيار الدولي للتقارير المالية, والملاحظ من خلال بيانات المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق انه وعلى الرغم من انشار فايروس كورنا في عام 2020 وما تركه من اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام ومن ضمنها الاضطرابات في أسعار النفط, الذي من المؤكد ان يضر العراق بشكل كبير نظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي ذو الصفة الريعية القائم على استعمال النفط كمادة أساسية في التصدير وتكوين الناتج, الا ان اتجاهات المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق تشير الى اتجاه الاقتصاد العراقي نحو الاستقرار المالي, بفضل الإجراءات التي تبناها البنك المركزي العراقي والتي انعكست بشكل إيجابي على الاقتصاد العراقي في تلك المدة وتضمنت هذه الإجراءات تأجيل سداد الأقساط وغرامات الائتمان المتعثر وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لزيادة مستوى السيولة في المصارف بالإضافة الى اطلاق المبادرات الزراعية والصناعية ومبادرات الإسكان , والتي مكنت الاقتصاد العراقي من التعافي والتماسك وزيادة قوة القطاع المالي والنقدي من خلال مبادرات التمكين وخصوصاً الاسكانية منها , اذ ارتفع مؤشر الاستقرار المالي في العراق طيلة السنوات الممتدة (2015 -2023) ليصل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق في عام 2021 الى (0.656) ثم (0.719) في 2022 و (0.784) في 2023. (البنك المركزي العراقي، 2020، 2021، 2023): وهذا يعكس استقرار النظام المالي وعدم تعرضه لمخاطر محتملة.

الجدول (7) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق للمدة (**2013 -2023**)

السنة	مؤشر القطاع المصرفي	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر سوق رأس المال	مؤشر الدورة المالية	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي
2015	0.205	0.031	0.000	0.000	0.311
2016	0.181	0.087	0.049	0.025	0.343
2017	0.181	0.121	0.005	0.055	0.363
2018	0.194	0.162	0.005	0.079	0.440
2019	0.19	0.133	0.008	0.08	0.410
2020	0.289	0.155	0.08	0.063	0.587
2021	0.31	0.2	0.08	0.066	0.656
2022	0.41	0.155	0.08	0.074	0.719
2023	0.43	0.18	0.08	0.09	0.784

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، للسنوات (2013-2023)

6

• الاستنتاجات والتوصيات:

6. 1. الاستنتاجات

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

أظهرت نتائج البحث ان المؤشرات المالية المدروسة انخفاض مستويات الشمول المالي في العراق, ويلاحظ ذلك بشكل جلي في مؤشرات الاستخدام من خلال ضعف العمق المصرفي للقروض والعمق المصرفي للودائع على الرغم من التطور في مستويات استعمال الهاتف النقال في التسويات المالية وزيادة في مستويات البطاقات الذكية والمحافظ الإلكترونية وزيادة في مستويات فتح الحسابات المصرفية وخصوصاً حسابات التوفير, الا ان هناك حقيقية واضحة بأن مستويات الشمول المالي لازالت غير ملبية لطموح البنك المركزي العراقي كما إشارات تقارير الاستقرار المالي الصادرة عن دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي, وتبقى هناك عوامل كامنه وراء انخفاض مستويات الشمول المالي والتي تسببت في استبعاد شريحة كبيرة من فئات الشعب العراقي من الحصول على الخدمات المالية ومن بين اهم أسباب الاستبعاد هناك عوامل تتعلق بالدخل وكلفة الحصول على الخدمات المالية والانتشار المصرفي وغيرها.

6. 2. التوصيات

1. عم جمود البنك المركزي في خطواته المتخذة نحو توسيع الشمول المالي.
2. اجراء دراسات استقصائية عن أسباب عزوف الافراد عن التعامل المصرفي ولاسيما الالكتروني منها ومحاولة وضع المعالجات اللازمة لها.
3. نشر الوعي المصرفي بين افراد المجتمع من خلال وسائل الاعلام والتثقيف المستمر والمكثف عن طريق الجهات المختصة.
4. تحسين العمل المصرفي ونشر فروع المصارف في جميع الوحدات الادارية من اقضية ونواحي لتكون قريبة من المواطنين لتوسع البنية التحتية للجهاز المالي والمصرفي العراقي..
5. نشر أجهزة نقاط البيع (POS) وتسهيل عملية الحصول بتقليل الإجراءات الإدارية وفتح الحسابات. وتشجيع مراكز البيع والمحلات المختلفة للقطاع الخاص من خلال توفير الدعم اللازم لها لاقتناء أجهزة (POS).
6. السعي نحو تقليل عملية سحب مرتبات الموظفين نقدا والإبقاء على جزء منها للتعامل الالكتروني وابتكار وسائل تقديم الخدمات الالكترونية المناسبة لفئات المجتمع.
7. تشجيع الإقراض للحرف والمهن الصغيرة والمتوسطة عن طريق الدفع الالكتروني لاسيما تلك الموجهة للأغراض الاستثمارية لتحسين ورفع المستويات المعيشية للفئات الفقيرة والمهمشة.
8. الاستفادة من تجارب البلدان الأكثر تطورا من العراق في استعملها للتعاملات الالكترونية.

المصادر

إبراهيم، مصطفى محمد، احمد فالح عبد الرحيم، قياس العلاقة السببية بين البحث العلمي في ظل المنهاج الحكومي والشمول المالي في العراق دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي للمدة (2017- 2022)، ملجة وارث العلمية، ISSN: 2618-0278 المجلد. 5 رقم العدد الخاص مايو.

احمد، ضحى ذياب ، وحسون، صبحي ، 2021، مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستقرار المالي في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشر، العدد الواحد وسبعون.

اقبال، عمر، ولطيف، عبد الرضا، 2022، أثر الشمول المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الخاص بمؤتمر الإصلاح المصرفي.

البنك المركزي العراقي، 2013، دائرة الأبحاث والاحصاء، قسم الاستقرار المالي والنقدي، تقرير الاستقرار المالي السنوي.

البنك المركزي العراقي،2016، تقرير الاستقرار المالي السنوي.

البنك المركزي العراقي، 2017، التقرير الاقتصادي البنك المركزي العراقي.

البنك المركزي العراقي، 2018، تقرير الاستقرار المالي السنوي.

البنك المركزي العراقي، 2020، تقرير الاستقرار المالي السنوي.

البنك المركزي العراقي، 2021، تقرير الاستقرار المالي السنوي.

البنك المركزي العراقي، 2022، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي لعام، الفصل الخامس.

البنك المركزي العراقي، 2023، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي لعام.

البنك المركزي العراقي، 2023، تقرير الاستقرار المالي السنوي.

بوزانه، ايمن، وحمدوش، وفاء، 2021، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (5)، العدد (1).

حسين، حسن فالح، 2022، دور الشمول المالي في تعزيز فاعلية السياسة النقدية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، سنة.

رمضان، ادريس، 2023، حارث غازي الدباغ، واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للمدة 2017 – 2022 , مجلة اقتصاديات الاعمال المجلد (5) العدد (4).

سفاري، أسماء، وبن داية، اسيا 2021، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد (11) العدد (1).

صندوق النقد العربي، 2015، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785

صندوق النقد العربي، 2020، سلسلة رقم (1) السنة.

صندوق النقد الدولي، 2024، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وادخالها تحت مظلة الشمول المالي في العالم العربي، https://www.imf.org/ar/News/Articles ، تمت الزيارة في 13-12-2024.

عبد الحفيظ، سيد هارون جمعة ، 2023 أثر رقمنة الخدمات المصرفية على تعزيز الشمول المالي على البنك الأهلي المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(2).

كاظم، اسراء صادق، 2020، تحليل التأثيرات الطويلة والقصيرة الأمد للدين العام على الاستقرار المالي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

مناجي، افتخار محمد، 2020، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (2)، العدد (2).

قادم، فاطمة، 2023، الشمول المالي ودورة في تعزيز الاستقرار المالي، مجلة المدبر، المجلد 10, السنة.

Boulaheb, El Bachari Samira, 2023, Can we reconcile financial inclusion and macroeconomic stability, Centre for Applied Economics Research for Development, Algeria.

Trichet, Jean-Claude 2003, President of the European Central Bank, Financial Stability, Speech delivered at the Financial Forum, Brussels, 26 November

.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1785